دور المعلومات التجارية الدولية في تنمية الصادرات المصرية ذات الميزة النسبية

أ.د / عادل المهدى [1] أ.د / أمانى فاخر [2]

إسراء صلاح محمود [3]

ملخص

يتناول هذا البحث مدى تاثير المعلومات التجارية الدولية على تنمية الصادرات المصرية ذات الميزة النسبية من خلال توضيح مفهوم الميزة النسبية، وتطرق البحث فيما بعد إلى توضيح المعلومات التجارية الدولية ومعلومات الحصول على تلك المعلومات، وقدمت هذة المعلومات من خلال العديد من المصادر التى أدت إلى تنمية الصادرات المصرية بلإضافة إلى البرامج والخدمات التى قدمتها الحكومة، برامج الإصلاح الأقتصادى إلى أن أنتهى البحث فى توضيح العلاقة بين أثر المعلومات التجارية وصادرات الميزة النسبية من خلال تطور حجم الصارات المصرية من عام 2001 : عام 2019 ومتوقع الصادرات المصرية لمدة خمس سنوات متتالية.

الكلمات المفتاحية: (الميزة النسبية ، المعلومات التجارية)

[1] أستاذ الأقتصاد الدولى، كلية التجارة، جامعة حلوان.

[2] وكيل الكلية لشئون التعليم والطلاب، كلية التجارة، جامعة حلوان.

[3] باحث ماجستير بقسم الاقتصاد والتجارة الخارجية ، كلية التجارة، جامعة حلوان.

المقدمة :

تسهم الصادرات بشكل أساسي في زيادة الدخل القومي ومن ثم زيادة معدلات النمو الاقتصادية، وزيادة معدلات النمو الاقتصادي في الدول النامية والمتقدمة على السواء، حيث يترتب على زيادة الصادرات في دولة ما تحقيق العديد من الآثار الايجابية مثل: زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وزيادة معدل التوظف، وتوسيع نطاق التخصص وتقسيم العمل، وزيادة الإنتاجية، وتوفير مصادر الصرف الأجنبي التي تمكن من شراء السلع الرأسمالية، وزيادة الإنفاق على البحوث والتطوير، وغيرها من الآثار التي تؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة في الدول النامية، ومعدلات النمو الاقتصادية المرغوب فيها في الدول المتقدمة.

وتتعدد وتتنوع العوامل المؤثرة في الصادرات، حيث تسهم هذه العوامل في زيادة نمو الصادرات في الدولة في حالة العمل على تحسينها، ومن هذه العوامل الإنفاق على البحوث والتطوير التي تمكن من العمل على تطوير المنتجات الموجودة، أو إنتاج منتجات جديدة، أو تخفيض تكلفة الإنتاج، ومن ثم تحقيق ميزة تنافسية في هذه المنتجات في السوق العالمي.

وتعتبر المعلومات التجارية الدولية أحد أهم محددات تنمية الصادرات في دولة ما، حيث أن تكلفة المعلومات تعتبر أحد المكونات الأساسية لتكلفة المنتج بصفة عامة، وتكلفة الصادرات بصفة خاصة، وذلك لأن تنمية

الصادرات تتطلب في المقام الأول الوصول إلى المعلومات التجارية بتكلفة منخفضة حتى تمكن الدولة من تخفيض تكلفة المنتج النهائي، ومن ثم تحقيق تنافسية سعرية في بيع منتجات التصدير، وعلى الجانب الآخر، فإن الوصول إلى المعلومات التجارية الصحيحة وفي الوقت المناسب تمكن من تحسين جودة منتجات التصدير التي تناسب رغبات وأذواق المستهلكين في الدول المستوردة فضلاً عن التوافق مع متطلبات وشروط الدخول إلى الأسواق العالمية، كما أن المعلومات التجارية تعمل على توسيع نطاق السوق، لأنها تمكن من تحديد الفرص التصديرية الموجودة في أسواق الدول المستهدفة، وكيفية استغلال هذه الفرص التصديرية.

تؤثر المعلومات التجارية على المراحل المختلفة لمنتجات التصدير بداية من إنتاج السلعة وحتى وصول السلع لأسواق الدول المستوردة، حيث توجد معلومات تجارية تتعلق بمواصفات المنتج، والتي لا يحق للدولة تصدير هذا المنتج إلى دولة لأخرى بدون الالتزام بتلك المواصفات، وهنالك معلومات تجارية تتعلق بطرق التعبئة والتغليف والاشتراطات البيئية ومعايير الصحة والأمان، وهناك معلومات تجارية تتعلق بالجمارك والقوانين المطبقة في الدول المستوردة، ومن ثم فإن المعلومات التجارية عملية شاملة تستمر مع المنتج منذ لحظة الإنتاج وحتى التصدير لأسواق الدول المستوردة ومتابعة ما بعد البيع، ومن ثم فإن الوصول إلى معلومات تجارية غير دقيقة يؤدي إلى تدهور الصادرات من سلع حتى وإن كانت الدولة تتمتع فيها بميزة نسبية.

مشكلة الدراسة:

تشكل التغيرات التي تحدث في السوق العالمي خطراً كبيراً على اقتصاد الدول بصفة عامة، وعلى أقتصاد الدول النامية بصفة خاصة، حيث أسهمت العديد من العوامل مثل التحرير التجاري، وتزايد الدخول في تكتلات اقتصادية، وتغير تكنولوجيا الإنتاج، وثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وغيرها من العوامل التي تؤثر على تجارة السلع التي تتمتع فيها الدولة بميزة نسبية، حيث أنه قد ينتج عن هذه التغيرات فقدان الدولة لصادرات سلع وخدمات كانت تتمتع فيها بميزة نسبية قبل تلك التغيرات، فقد تؤدي تلك التغيرات إلى ظهور دول جديدة تتمتع بمزايا في الإنتاج تفوق الدول المصدرة نفسها.

وبناء على ما سبق فإن المعلومات التجارية الدولية تعتبر أحد العناصر الأساسية في حفاظ الدولة على تمتعها بميزة نسبية في السلع التي تقوم بتصديرها، ولكن على الجانب الآخر فإن عدم تمكن المصدرين والمنتجين من الوصول إلى المعلومات التجارية الدقيقة في الوقت المناسب يشكل أحد الأسباب وراء فقدان الدولة لصادرات السلع التي تتمتع فيها بميزة نسبية، فعلى سبيل المثال إن عدم الوصول إلى المعلومات التجارية المتعلقة بشروط الصحة والأمان والبيئة بشكل كامل وصحيح يؤدي إلى رفض السماح بدخول منتجات التصدير إلى أسواق الدول المستوردة، ومن ثم تعرض الدولة لمجموعة من المخاطر الاقتصادية مثل: انخفاض منتجات التصدير، ومن ثم انخفاض معدل التوظف وغيرها من الآثار السلبية على مستوى الاقتصاد ككل.

وتتلخص مشكلة الدراسة في أن عدم القدرة على الوصول إلى المعلومات التجارية الدولية الخاصة بصادرات الدولة التي تتمتع بميزة نسبية يؤدي إلى فقدان الدولة لصحة كبيرة من صادرات تلك السلع؛ بل قد تفقدها ميزة

تصدير تلك السلع فيما بعد؛ ويرجع ذلك إلى أن المعلومات التجارية مثل المعلومات المتعلقة بمواصفات المنتج، وشروط الصحة والأمان، والجمارك وغيرها كلها معلومات تتعلق إما بتكلفة المنتج أو تطوير المنتج أو توسيع نطاق السوق أمام منتجات التصدير، ومن ثم فإن عدم الوصول إلى تلك المعلومات التجارية الدولية يفقد الدول والمصدرين التنافسية السعرية والفنية في منتجات التصدير مما يؤدي في النهاية إلى تدهور مستويات التصدير حتى في السلع ذات الميزة النسبية بمرور الزمن بسبب عدم الأهتمام بالحصول عليها والوصول إلى المعلومات التجارية، وعلى الجانب الآخر تحاول الدراسة إثبات دور المعلومات التجارية في تنمية الصادرات المصرية في السلع ذات الميزة النسبية.

فرضية الدراسة:

قام البحث على فرضية أساسها مؤداها أن " للمعلومات التجارية أثر إيجابى على تنمية الصادرات المصرية ذات الميزة النسبية " ويمكن تقسيم الفرضية إلى عدة فروض فرعية وهى :

1. يوجد علاقة طردية بين وفرة المعلومات التجارية الدولية وصادرات مصر من السلع التي تتمتع فيها بميزة نسبية.
2. تؤثر المعلومات التجارية الدولية على جودة الصادرات وتحسين شروط دخولها إلى الأسواق العالمية
3. يؤدى توفر المعلومات التجارية الدولية للمصدر المصري إلى تحسين تنافسية الصادرات المصرية فى الأسواق العالمية.

أولاً: نشأة مفهوم الميزة النسبية :

يستخدم مصطلح "الميزة النسبية" وهي إشارة إلى مصطلح يعود إلى أوائل القرن التاسع عشر حيث قام "Robert Torrens "بعمل تلميحات لمفهوم الميزة النسبية في مقالته بعنوان مقالة عن تجارة الخارجية كان بعد أن ديفيد ريكاردو شاع الفكرة في كتابه 1817 بعنوان مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب، حيث ظهرت الفكرة مرة أخرى في James Mill's Elements of الأقتصاد السياسي في عام 1822 جاء للسيطرة التفكير الاقتصادي الدولي وسياسات التنمية عندما نشر جون ستيوارت ميلز الكتاب الذي نال أستحسان النقاد مبادئ الأقتصاد السياسي في عام 1848 .[1] وذلك للأستفادة من التجارة الحرة أو التجارة الدولية بين دول العالم الحديث فى الأدب الاقتصادي والتنمية من قبل واحد من الكلاسيكون الأقتصاديون " آدم سميث " في كتابه بعنوان ثروة الأمم يشار إليها بإسم مفهوم المزايا المطلقة في الإنتاج. [2]

وظهرت فيما بعد نظرية أخرى تسمى نظرية **النفقات النسبية" لدافيد ريكاردو** "فى القرن 19 جاء الأقتصادي الإنجليزي" ديفيد ريكاردو" بنظرية

[1]Ukwandu 'Damian. "**David Ricardo's theory of comparative advantage and its implication for development in sub – Saharan Africa** "(faculty of management, university of Johannesburg, 2015) P.17:18.

[2] Smith, **Principles of macroeconomic analysis. Melbourne** (Australian national ,2003)

جديدة سماها نظرية النفقات النسبية إستنادا إلى فكرة النسبة بين النفقات الإنتاج المطلقة لنفس السلعة بين دولتين أو من خلال فكرة النسبية بين نفقات الانتاج المطلقة لسلعتين في تبادل داخل الدولة الواحدة وأنتقد ريكاردو سميث في هذه النظرية كرد على نظريته المتعلقة" بالتكاليف المطلقة " حيث جاءت نظرية- ريكاردو في كتابه" مبادى الأقتصاد السياسي والضرائب" سنة 1817 أوضح ريكاردو أنه ليس بالضرورة لقيام التجارة الخارجية أن تتمتع إحدى الدولتين المتبادلتين بميزة مطلقة متوفرة في السلعتين ويمكن أن تتم التجارة بينهما بسب تفوق الميزة المطلقة في إحدى السلعتين عن الأخرى وبالتالي ستتجهة كل دولة للتخصص في إنتاج السلعة التي تتمتع بميزة نسبية عن الدولة الأخرى.[1]

تعتمد تلك النظرية على عدة فرضيات أساسية :

- ضرورة المنافسة الكاملة لعناصر الإنتاج، التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج، تماثل الحركة لعناصر الإنتاج على المستوى الداخلى، تماثل الأدواق لدى المستهلكين فى مختلف الدول[2] .

كانت النتائج الاقتصادية لديفيد ريكاردو تتمثل فى التفوق النسبى فى إنتاج السلع وليس التفوق المطلق وعلى أساسها تتم معاملات التجارة الدولية فى التصدير والأستيراد من حيث التميز النسبى فى إنتاج سلعة ما يمكن تصديرها

[1] موسى سعيد المطر (2002)، **التجارة الخارجية**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، ص 32.

[2] سامى عفيفى حاتم ، (1991)، **التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم** ، دار المصرية اللبنانية ، ط1، ص 93 .

وإستيراد سلعة ما بها تتميز بندرة نسبية فى إنتاجها والتى يطلق عليها أحيانا مصطلح

" نظرية التفوق النسبى أو المزايا النسبية " وتعتبر هذة النظرية أساس للنظرية الكلاسيكية فى التجارة الخارجية.

ثانيا : المعلومات التجارية الدولية :

تستند عملية التصدير على معرفة الوصول إلى المعلومات التجارية الدولية ومدى أهميتها فى عملية التبادل الدولى وبذلك تتمكن كل دولة من معرفة الأسواق الخارجية .

ظهر مفهوم " المعلومات التجارية " نتيجة لعمليات التصدير والأستيراد بين الدول ، نتيجة لتطور عمليات التبادل التجارى بين الدول وتعتبر بداية فترة الدراسة من عام 2001 فترة ازدهار مفهوم المعلومات التجارية، يجب أن يكون لدى الشركات التي تقوم بمسح السوق العالمية بحثًا عن فرص لتنويع المنتجات والأسواق والموردين ومؤسسات دعم التجارة (TSIs) التي تحدد الأولويات من حيث تعزيز التجارة والأداء القطاعي والدول الشريكة، واستراتيجيات تطوير التجارة معلومات إحصائية مفصلة عن تدفقات التجارة الدولية من أجل إستخدام الموارد بشكل فعال.

توفر خريطة التجارة الدولية مجانية الاستخدام وتوفر إحصاءات التجارة ومعلومات الوصول إلى الأسواق لتنمية الصادرات، من خلال تحويل الحجم الكبير من بيانات التجارة الأولية إلى تنسيق يمكن الوصول إليه وسهل الاستخدام وقائم على الويب، توفر" Trade Map" مؤشرات حول أداء التصدير والطلب الدولي والأسواق البديلة ودور المنافسين. تغطي خريطة التجارة بيانات التجارة السنوية لـ 220 دولة ومنطقة وجميع منتجات النظام المنسق البالغ عددها 5300 منتج.

تتوفر أيضًا بيانات التجارة الشهرية والفصلية على مستوى خط التعريفة الجمركية لحوالي 110 دولة ، وسنوياً لـ 50 دولة إضافية. يمكن الوصول إلى إصدار محدود من خريطة التجارة دون تسجيل تدفقات تجارة المنتجات السنوية حتى المستوى المكون من 4 أرقام للنظام المنسق (HS)، لتدفقات تجارة المنتجات الشهرية على مستوى النظام المنسق المكون من رقمين وللتجارة في الخدمات، عبر ما يلي الروابط: وتنبنت الحكومة والسياسات عدد من التدابير اللازمة لتطور الصادرات المصرية منذ عام 2001 : عام 2019 من خلال توافر المعلومات التى تؤثر على الصادرات المصرية وخصيصاً الصادرات ذات الميزة النسبية من خلال دراسة كل ما يتعلق بمفهوم المعلومات التجارية منذ تحديد المنتج المراد تصديرة حتى وصولة إلى الأسواق الخارجية.

1/ تاريخ التجارة الدولية فى إحصاءات التجارة فى السلع والخدمات "2020"

أ- تعد إحصاءات التجارة السلعية الدولية IMTS مجال إحصائى والذى سيطر على أجندة المجتمع الأحصائى الدولى منذ نهاية القرن التاسع عشر، حيث أنة تم مناقشة الأسس المنهجية لها والمناهج الخاصة بها فى تجميع البيانات فى عشرنيات القرن العشرين، وذلك مع الإحصاءات الأقتصادية الأساسية الأخرى والتى تشمل إحصائيات ميزان المدفوعات، وأثناء القرن العشرين فإن IMTS أحتلت مكانة كبيرة لأن المجال الإحصائى لاغنى عنة لصنع السياسة التجارية وأبحاث السوق وتحليل هيكل الأقتصاد العالمى، فالكثير من الدول قامت بتجميع ونشر إحصاءات التجارة التفضيلية وقامت الولايات المتحددة بنشر إحصاءات التجارة لأول مرة فى الكتاب السنوى عام 1947 بعد عامين فقط من إنشائة، ومازالت الجهود السابقة مستمرة والتى تم التعهد بها من قبل عصبة الأمم.

ب- تقوم IMTS على إطار مفاهيمى ذات علاقة ولكن فى بعض الجوانب الأساسية التى تختلف عن المفاهيم والتعريفات التى يقوم عليها نظام الحسابات القومية وميزان المدفوعات، وقد تم الأعتراف بة لكونه مجال إحصائى معد بشكل جيد، ومع ذلك فإنه يتطلب لوجودة أهتمام أقل واستثمار أقل فى المستقبل، ومع ذلك نظراً لأن العالم أصبح تنافسى أكتر ومترابط أكثر وأصبحت العولمة كلمة العصر، فإن مكانة IMTS فى سياق الإحصاءات الأقتصادية الأخرى تحتاج للمراجعة، وفى هذا السياق من العولمة المدفوعة بالتجارة وظهور الدول النامية كقوى اقتصادية والتى تشترك بتغير كبير فى الإنتاج العالمى والاستثمار العالمى والاستهلاك العالمى ويتم تسجيل إحصاءات

التجارة وتكوينها بشكل تفصيلى عن هذا التغير الاقتصادى المهم فى التاريخ الحديث.

ج- على الرغم من أن منهجية IMTS تم إعدادها بشكل جيد إلا أن إحصاءات التجارة الدولية فى الخدمات STIS تمثل مجال إحصائى جديد نسبيا، حتى عام 2002 كان يتم تسجيل التجارة فى الخدمات فقط من خلال مكونات الخدمات فى الحساب الجارى لأحصاءات ميزان المدفوعات BOP وأن إنشاء STIS يعد مجال إحصائى، والذى بدأ بصياغة دليل حول إحصاءات التجارة الدولية فى الخدمات MSTS فى أواخر التسعينيات والتى كانت المعيار الدولى فى عام 2002، وكما أن هيكل MSTS يتم تحديدة بإحتياجات البيانات المتعلقة بالتجارة المتعلقة بالأتفاق العام على التجارة قامت على التجارة فى الخدمات GATS، وهذا يعنى أن SITS قامت على جوانب إحصائية مختلفة ومتشابكة وبالتحديد :

1- تجارة المقيمين وغيرالمقيمين فى الخدمات فى ميزان المدفوعات .
2- أنشطة الفروع المختلفة .
3- أنظمة عرض الخدمات التى تفرق التجارة عبر الحدود والأستهلاك بالخارج والحضور التجارى وانتقال الأشخاص الطبيعين.

2/ متطلبات معلومات التجارة والتوصيات الدولية الجديدة:

أ- حيث يوجد طلب متزايد من قبل صانعى السياسة ومحللى التجارة والأقتصادين والباحثين على مزيد من البيانات الشاملة، والمتكاملة

عن التجارة الدولية والعولمة من أجل فهم أفضل لتأثيرهاعلى النمو، والتنمية الاقتصادية والتوظف والاعتماد الاقتصادى بين الدول .

ب- أن المعلومات عن التجارة الدولية التى يتم تقديمها بواسطة الأحصائين يجب أن تلبى هذة المطالب، كما أن التكامل الوطيد بين إحصاءات التجارة والجوانب الإنتاجية والمالية للحسابات القومية وميزان المدفوعات، يجب أن تعزز القيمة التحليلية لهذة البيانات فى تصدير العلاقات الديناميكية بين التجارة والتنمية.

ج- وقد تم تبني التوصيات الدولية الجديدة لاحصاءات التجارة السلعية (IMTS 2010) بواسطة اللجنة الاحصائية بالأمم المتحدة في جلستها الحادية والاربعين في عام 2010 والتي تحتوي على الكثير من العناصر الجديدة المهمة والتشجيعات التي تهدف إلى تقديم معلومات أكثر حول صفقات التجارة، وتشمل IMTS 2010 ربط التجارة والاحصاءات التجارية والاستخدام الافضل لأكواد إجراءات الجمارك والتسجيل المنفصل للمعاملات الخاصة، وتسجيل نظام النقل وجمع الواردات بناء على FOB بالإضافة إلى تسجيل الواردات بناء على عقد CIF .

د- ترتبط مراجعة التوصيات المتعلقة بـ SITS الموجودة في دليل احصاءات التجارة الدولية في الخدمات في عام (MSITS 2010) بدرجة وطيدة بتوصيات عام 2002 وطلب بعض تقسيم للخدمات، وبعض التفاصيل عن الشريك في التجارة في الخدمات للمقيمين وغير المقيمين وطبقا للتغير الحادث فى MSITS فإنة يتطلب المزيد من

التقاصيل المتعلقة ببعض فئات الخدمات الموسعة فى ميزان المدفوعات (EBOPS).

3/ رؤية احصاءات التجارة الدولية في 2020 :

إن طبيعة إحصاءات التجارة الدولية سنة 2020 سوف تعتمد على السرعة التي تكون بها الدول قادرة على تطوير هذه الاحصاءات بالتوافق مع التوصيات الجديدة وإلى أي مدى سوف تقوم النظم الاحصائية القومية بالتغير عبر الدول، ويمكن النظر في العشرين هدف التي يجب رؤيتها في 2020.

1- التعاون المؤسسي بين كل الوكالات القومية والمشاركة في تجميع إحصاءات التجارة الدولية في السلع والخدمات تشمل إحصاءات الشركات متعددة الجنسيات.

2- إن الوحدات المسؤلة عن التجارة الدولية في السلع والتجارة في الخدمات سوف تستخدم على أساس البرنامج القومي المتكامل لاحصاءات التجارة الدولية لكي تكون خطط أعمالها متوافقة في وعبر المؤسسات.

3- سوف يتم إنشاء وحدات خاصة للمعاملات الدولية والاحصاءات التجارية العالمية في المكاتب الاحصائية القومية.

4- تحتوي كل إحصاءات المعاملات (من الجمارك أو المصادر الاخرى) على رقم تحديد للشركات المصدرة أو المستوردة والتي ترتبط بمسجل الأعمال الاحصائية القومية.

5- إن المعلومات عن وسيلة النقل وأكواد الاجراءات الجمركية والمعاملات الخاصة والدولة الثانية الشريكة والتكلفة، والشحن والتأمين للواردات يتم تقديمه بشكل منظم كجزء من بيانات الجمارك المتاحة للاحصاءات.

6- سوف يتم تجميع البيانات الإضافية عن التجارة في السلع من خلال مسوحات الشركة المتكاملة.

7- تجارة المقيم – غير المقيم في الخدمات سيتم توحيدها بدرجة كبيرة مع إحتياجات إحصائيات ميزان المدفوعات، ولكن في نفس الوقت سيشكل مجال إحصائي منفصل والذي سيقدم مزيد من التفاصيل ومزيد من المعلومات ذات الصلة للمستخدمين.

8- ستقوم التجارة في الخدمات على مستوى ثلاثي الرقم من تصنيف المنتج المركزي CPC وأنة سيتم تجميع البيانات من خلال مسوحات الشركة.

9- تغطي مسوحات الشركات السلع والخدمات والتي سيتم تنسيقها وتنظيمها بطريقة تمكن من الحصول على المعلومات بشكل منتظم ومنظم لأغراض احصاءات التجارة .

10- سوف تغطي مسوحات الشركات القليل من المناطق التقليدية للمعلومات مثل تنظيم الوظائف التجارية وثقة المنتج أو الطلبات الجديدة.

11- سوف تكون إحصاءات الفروع الاجنبية جزء من احصاءات الأعمال المنتظمة واحصاءات الشركات متعددة الجنسيات.

12- ترتبط البيانات الجزئية في السلع والخدمات بمعلومات الأعمال الأخرى والتي ستكون متاحة في مخزن البيانات للمستخدمين المسجلين.

13- الإطلاق المشترك لإحصاءات التجارة في الخدمات والتجارة في السلع على أساس شهري أو ربع سنوي.

14- ستكون إحصاءات التجارة الدولية متاحة من خلال خصائص الشركة مثل قطاع النشاط الاقتصادي والتوظف وحجم الشركة والسكان .

15- سوف يتم نشر التجارة الدولية في السلع عن طريق منتج CPC ونشاط ISIC والدولة الشريك.

16- سوف يتم تخصيص معاملات الخدمات الدولية على مدار أنظمة GATS للعرض وفقا لتوليفة الاجراءات المبسطة المحددة في .MSITS.

17- سوف يكون للدراسات المتعلقة بتأثير التجارة على القيمة المضافة والتوظف أسس معلومات أفضل وذلك من خلال ربط التجارة والاحصاءات التجارية.

18- معلومات وسيلة النقل المقدمة بواسطة احصاءات التجارة سوف تحسن بشكل جوهري من احصاءات النقل وتسمح بتقدير أفضل للتأثير البيئي واستهلاك الطاقة في التجارة الدولية.

19- معلومات وسيلة النقل المقدمة بواسطة إحصاءات التجارة سوف تحسن بشكل جوهري من إحصاءات النقل وتسمح بتقدير أفضل للتأثير البيئي واستهلاك الطاقة في التجارة الدولية.

20- إن معلومات التجارة الدولية التي تقدم أساس الشركة لتحليل مفهوم العولمة وتأثيرها على الاقتصاد القومي والبيئة والمجتمع [1]

ثالثا : أثر المعلومات التجارية على صادرات الميزة النسبية :

تعتبر المعلومات التجارية من أهم المحددات التى أثرت على قيم الصادرات المصرية منذ عام 2001 ويوضح البحث:

جدول (1): تطور حجم الصادرات المصرية خلال الفترة (2001 -2019)
القيمة : بالمليار دولار

[1] المنتدى العالمى للإحصاءات التجارة ، **نظم معلومات التجارة الدولية (2020)** ، جنيف 2-4 فبراير 2011 .

السنوات	إجمالى الصادرات
2001	1,394,129.00
2002	1,460,011.00
2003	1,639,288.00
2004	1,721,246.00
2005	1,865,403.00
2006	2,034,899.00
2007	2,084,146.00
2008	2,038,911.00
2009	1,846,143.00
2010	1,723,849.00
2011	1,967,773.00
2012	2,109,784.00
2013	2,053,443.00
2014	2,044,678.00
2015	2,035,160.00
2016	1,913,354.00
2017	1,742,774.00
2018	1,621,966.00
2019	1,631,409.00

المصدر : حسبت بواسطة بيانات. www.trademap.org

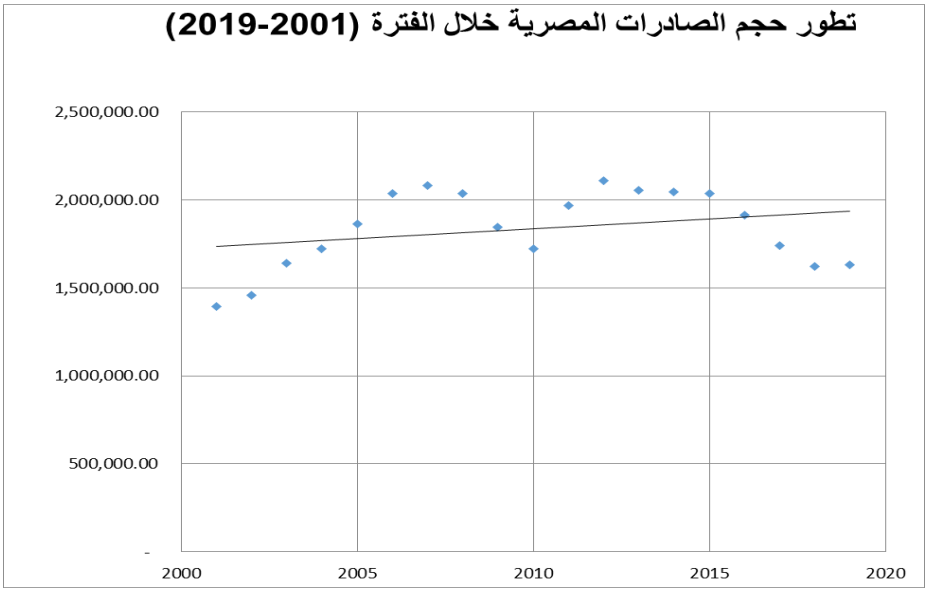

أتجهت الصادرات المصرية ذات الميزة النسبية عموما إلى الزيادة خلال الفترة 2001 وحتى عام 2008 وتعتبر تلك الفترة التى ترجع إلى ظهور مركز التجارة العالمى وبداية توافر المعلومات اللازمة للعملية التصديرية وتتبنى السياسات والإجراءات اللازم توافرها وحدوث العديد من التطورارات أدى إلى تنامى مفهوم المعلومات التجارية ثم إنخفضت عام 2009، عام 2011 بسبب العديد من الأختلالات التى نتج عنها إنخفاض فى نمو الصادرات وعدم توافر المعلومات التجارية الكافية لثبات القيم فى اللإتجاة التصاعدى .

يشير الجدول على أن الصادرات المصرية في خلال الفترة 2001-2019 قد شهدت مجموعة من التقلبات التي أثرت سلباًو إيجابياً على معظم

السنوات لهذه الصادرات في المستقبل، ومن ثم فإنه من المتوقع أن تشهد مصر إرتفاعاً في السلع التي تتمتع فيها بميزة نسبية، وهو ما ينعكس في إرتفاع قيمة تلك الصادرات في المستقبل بناء على الإتجاه الذي تشهده هذه الصادرات في الوقت الحالي، ومن ثم يتوجب على صانعي السياسات الاقتصادية في مصر الأخذ في الاعتبار إحتمالية زيادة مصر لبعض من السلع التي تتمتع فيها مصر حالياً بميزة نسبية، ومن ثم ضرورة الإسراع في أتخاذ كافة السياسات والإجراءات التي تعمل من شأنها على تنمية صادرات مصر من تلك السلع، وزيادة تنافسيتها في الأسواق الخارجية بما يضمن في النهاية من تحقيق مصر لأهدافها المرجوة من تنمية تلك الصادرات التي تتمتع فيها بميزة نسبية.

من خلال الجدول السابق (1) يتم إستخدام تلك البيانات المستخدمة في تقدير معادلة الاتجاه العام والتنبؤ في فترة الدراسة التي تتمثل في الفترة 2001-2019

2/ تقدير معادلة الاتجاه العام:

تحدد معادلة الاتجاه العام اتجاه أحد المتغيرات (المتغير التابع أو الظاهرة محل الدراسة) عبر الزمن سواء أكان اتجاه صعودي أم اتجاه تنازلى، وذلك من خلال أن يكون المتغير المستقل في المعادلة هو عنصر الزمن، ويمكن أن تأخذ معادلة الاتجاه العام الشكل الآتي:

$$\hat{Y} = a + b\,X$$

حيث أن y تمثل المتغير التابع وهي إجمالي الصادرات المصرية التي تتمتع فيها بميزة نسبية، و x تمثل المتغير المستقل الذي يمثل عنصر الزمن، و a تمثل الجزء الثابت وهو ما يعكس أثر العوامل الأخرى على الصادرات بخلاف اتجاهها عبر الزمن الطبيعي، وأن b تمثل ميل المعادلة وتوضح القيمة التي تتزايد بها الصادرات أو تنخفض على حسب الإشارة، فإذا كانت الإشارة موجبة كان الاتجاه تصاعدي، وإذا كانت الإشارة سالبة كان الاتجاه هبوطي.

جدول (2): القيم الإتجاهية والتنبؤ خلال فترة الدراسة للصادرات المصرية من المجموعة السلعية محل الدراسة (2001 -2024)

القيمة : بالمليار دولار

السنة	ترتيب السنة	إجمالي قيمة الصادرات
2001	1	1,394,129.00
2002	2	1,460,011.00
2003	3	1,639,288.00
2004	4	1,721,246.00
2005	5	1,865,403.00
2006	6	2,034,899.00
2007	7	2,084,146.00
2008	8	2,038,911.00
2009	9	1,846,143.00

2010	10	1,723,849.00
2011	11	1,967,773.00
2012	12	2,109,784.00
2013	13	2,053,443.00
2014	14	2,044,678.00
2015	15	2,035,160.00
2016	16	1,913,354.00
2017	17	1,742,774.00
2018	18	1,621,966.00
2019	19	1,631,409.00

معادلة الاتجاه العام بعد التقدير:

$$X = 1726626.67 + 11170.8*T$$

ويتضح من المعادلة السابقة أن إجمالي الصادرات التي تتمتع فيها مصر بميزة نسبية يسلك اتجاه عام موجب، حيث تأخذ الاتجاه التصاعدي عبر السنوات، وهو ما توضحه قيمة الميل 11170.8، حيث يتوقع أن يتزايد إجمالي الصادرات المصرية التي تتمتع فيها بميزة نسبية بمقدار 1170.8 كل سنة.

ومن ثم يتم احتساب القيم الأتجاهية للصادرات في أي سنة بالتعويض عن رقم السنة، وذلك على النحو التالي:

رابعا / توقع الصادرات المصرية خلال خطة خمس سنوات (2020 : 2024)

تم تحديد القيم الأتجاهية لإجمالى الصادرات المصرية ذات الميزة النسبية بناء على معادلة الأتجاة العام من خلال الجدول الأتى :

قيمة الصادرات المتوقعة من السلع محل الدراسة خلال الفترة (2020-2024)القيمة : بالمليار دولار

السنة	القيمة الاتجاهيه
2020	1,950,042.00
2021	1,961,213.00
2022	1,972,384.00
2023	1,983,555.00
2024	1,994,725.00

يوضح الجدول الأتى :

- يتضح من القيم الأتجاهية للصادرات المصرية التي تتمتع فيها مصر بميزة نسبية أنها تسلك الأتجاه التصاعدى منذ عام 2020 وتعتبر فترة انتعاش المعلومات التجارية التى أدت بدورها فى تنمية الصادرات المصرية من خلال

الخطط والسياسات والإجراءات التى أتخذتها الحكومة والدولة لزيادة نمو الصادرات المصرية بشكل عام .

- ونتجية أيضا لظهور العديد من المصادر والمعلومات والمراكز المجهزة للتدريب على التصدير والتقارير الدورية التى عملت على نجاح الخطط التصديرية حيث منذ عام 2019 وحتى عام 2024 وهي آخر سنة يتم التنبؤ عندها، وهذا يعني أنه بناء على قيم الصادرات الفعلية في سنوات الدراسة 2001-2019 فإنه من المتوقع أن تكون القيم المستقبلية في السنوات 2020-2024 مرتفعة وتأخذ الأتجاه التصاعدى، بسبب تنامى المعلومات الدولية وتبادل تلك المعلومات بين الدول لدراسة الأسواق الخارجية ومعرفة المتطلبات التى تساعد فى تنمية الصادرات المصرية ، ومن ثم فإنه من المتوقع أن تشهد مصر إرتفاعا في السلع التي تتمتع فيها بميزة نسبية، وهو ما ينعكس في إرتفاع قيمة تلك الصادرات في المستقبل بناء على الإتجاه الذي تشهده هذه الصادرات في الوقت الحالي.
- أتضح من الجدول أيضا تنبؤ بقيمة الصادرات المصرية للخمس سنوات القادمة واللتى أتجهت إتجاة تصاعدى وهذا ما تم إثباتة عن طريق معادلة الأتجاة العام وبذلك حققت الدراسة أن العلاقة بين المعلومات التجارية والصادرات المصرية ذات الميزة النسبية علاقة طردية نتيجة لزيادة المعلومات التجارية الدولية أدت إلى زيادة القيم التنبؤية للصادرات المصرية خلال خطة خمس سنوات قادمة.

قائمة المراجع العربية :

- موسى سعيد المطر ،(2002)، **التجارة الخارجية** ، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، ص 32.
- سامى عفيفى حاتم ، (1991)، **التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم** ، دار المصرية اللبنانية ، ط1، ص 93 .
- أمل حسن محمود عوف ،(2009) **مدى امكانية تعظيم القدرة التنافسية للقطن المصرى** ، دراسة مقارنة مع باكستان والبرازيل"رسالة ماجستير ،جامعة عين شمس ،كلية التجارة، ص 11:13.
- محمد صفو ت قابل،(2010)، **نظريات وسياسات التجارة الدولية**، مطبعة العشري، مصر، الطبعة الأولى – ص 53
- خروف منير ،(2015) ، **المالية والتجارة الدولية** ، الجزائر ، كلية العلوم الأقتصادية وعلوم التيسير والعلوم التجارية ، ص 10.
- كامل بكري،(1995)، **الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الطبعة الأولى** ص57 – 56
- محمد دياب، (2010) ، **التجارة الدولية فى عصر العولمة** ، دار المنهل اللبنانى ، بيروت ، ص 126 .
- كمال دمدوم ،(2001)، **الأقتصاد الدولى : التجارة الدولية** ، بحث غير منشور ، كلية الأقتصاد وعلوم التيسير جامعة فرحات عباس سطيف ، الجزائر ، ص 42
- موسيليم مريم ،(2017/2016) **أثر سعر صرف الدولار – الأوروعلى التجارة الخارجية فى الجزائر**،رسالة ماجستير منشورة ، كلية العلوم الٱقتصادية ، جامعة أبى بكر بلقايد ، ص 87.

قائمة المراجع الأجنبية :

- Damian, (2015) "**David Ricardo's theory of comparative advantage and its implication for development in sub**, Saharan Africa "(faculty of management, university of Johannesburg, p.17:18.
- Smith, (2003) "**Principles of macroeconomic analysis**", Melbourne (Australian national).
- Satya Dev Gupta, (2015) "**Comparative Advantage and Competitive Advantage: An Economics Perspective and a Synthesis**", Athens Journal of Business and Economics, Vol 1-Issue 1 - p 10.
- Rehim Kihc, (2002)" **Absolute and Comparative Advantage: Ricardian Model**", Michigan State University, p .1:2.
- Tri –Dung Lam, (2015) **A Review of Modern International Trade Theories**, American Journal of Economics, Finance and Management, Vol .1, No .6, pp604-605).
- Lisandro Abrego and T. Huw Edwards(2002)" **The relevance of the Stolper-Samuelson theorem to the trade and wages debate**" **CSGR** Working Paper No. 96/02, P.6
- Paul Krugman, (2012) **NBER Macroeconomics Annual**, (University of Chicago Press, Vol 27, p 98, 99,
- Bernard Guillochon Annie Kwaecki (2006), **Economic International**, Commerce ET Macroeconomic, Dundo, 5édition, p. 6) .

- Harrison F.E, (1995) **Canada Global Competitiveness Challenge Trade Performance Versus Total Factor Productivity** Measures, The American Journal of Economic and Sociology, p.1.

المواقع الألكترونية :

- **www. www.trademap.org .**
- **www.eurepgap.org.**
- **www.sa-intl.org.**
- **www.accountability.org.uk.**
- **www.ilo.org.**
- **https://www.cbi.eu/.**